## المبحث الختامي

# التحديث الملتزم

التحديث أعتَى مشكلات المسلمين الحضاريَّة في هذا العصر في كلِّ مجالات حياتهم وبالذات في المجال السِّياسي .

إنَّ التحديث بمفهومه المجرَّد ، وهو حياة الشخص أو الأمة على مستوى محدثات العصر في العلاقات والنظم ، والاقتصاد والصناعة . . إلخ ليستْ مشكلةً بالنسبة للإسلام، ومن ثمَّ بالنسبة للمسلم المستوعب لإسلامه استيعاباً صحيحاً؛ لأنّ هذا المسلم -بهذا الاستيعاب- يكون قد رسخ في وعيه أنَّ قطعيَّات إسلامه وهي واضحةٌ، هي الحاكمة ، فما كان من التحديث -عند النفس أو الغير- منسجماً مع هذه القطعيَّات، محقِّقاً المصالح الشَّرعيَّة، فهو حقٌّ وصلاحٌ ينبغي التشبُّث به، وما كان مضاداً لها فهو باطلٌ ومفسدةٌ متيقَّنةٌ ابتداءً ، ومن ثمَّ مردودٌ تلقائيّاً ، وما كان بينهما فهو متروكٌ لنظر العقل ومتطلّبات الظروف، ومن ثمَّ فالمسألة سَلِسَةٌ ولا أزمة لضميرٍ ولا شقاء للعقل بينهما ، أي الإسلام والتحديث .

كذلك فإنّ هذا التحديث ليس مشكلةً بالنسبة لشخص أو أمة ليس لها ثقافةٌ تراثيَّةٌ مُتجذِّرةٌ فيها، إذ من السهولة على هذا الشخص أوٍ الأمة أن يندرج في تيّار التحديث ليمور به مع أهله كاللَّقيط مع لاَقطيه .

لكن هذا التحديث يمثِّل مشكلةً بالنسبة لشخصٍ أو أمَّةٍ لديها ثقافةٌ تراثيَّةٌ ، لكنها تجهلها، أو لا تثق بثوابتها حتى وإن تغنَّتْ بها .

هنا تقع المشكلة والمعاناة للناس وللثقافة ذاتها .

وقد وقع كثيرٌ من المسلمين في عامة المجتمعات الإسلاميَّة في هذه المشكلة والمعاناة من الحيثيين معاً :

- نقص الوعي بالعناصر الحقيقيَّة لثقافتهم الإسلاميَّة ، المستمدَّة من تعاليم القرآن والسنة .

- واهتزاز ثقتهم بما يتصوَّرونه ثقافةً إسلاميَّةً .

لقد برزتْ مشكلة التحديث عند المسلمين قبل القرن العشرين حينما شعر بعض حكَّام المسلمين بتخلُّف مجتمعاتهم في الجوانب العسكريَّة والمدنيَّة عموماً عن مجتمعات الغرب الحديث، فأرادوا تحديث حياتهم بما عند الغرب ، وكان المنطق السَّليم أن تتمَّ هذه الحركة من خلال رجال الفكر في الدَّولة، وهم في ذلك الوقت العلماء الشَّرعيُّون تقريباً، وأن تنبثق من خلال المؤسسات العلميَّة الراسخة في المجتمع ، حتى يَتأطَّر « التحديث » بثقافة الأمة ، وتؤقلم بما يجعلها « تحديثاً إسلاميَّاً » لا تحديثاً غربيَّاً في مجتمعٍ مسلمٍ .

لكن الذي حدث غير ذلك أنْ لجأ الحكَّام -السُّلطان العثماني محمود الثاني ومحمد علي من مصر مثلاً- في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر الميلادي إلى إقامة « مؤسسات بديلة»، فلم يهتمُّوا بأن يتبنَّوْا حركة تجديد شاملٍ للجماعة والمجتمع والمؤسساتً المختلفة ، ولم يهتمُّوا بأن يظهر الجديد انبثاقاً منً القديم ، إنما أبقوا القديم على حاله من القدم فكراً ومؤسسات ورجالاً ، أبْقَوْهُ على ركوده، وأنشؤوا بجانبه المؤسسات الجديدة برجال آخرين وفكرٍ آخر .

بقي الجيش القديم وأقيم إلى جانبه فرَقٌ جديدةٌ ، وبقي التعليم التقليدي، وأقيمتْ بجانبه مدارس حديثةٌ ، وهكذا صار هذا الازدواج منهجاً وتقليداً ، سواءٌ في السياسات المنفذة، أو في بناء عقليَّة الحكَّام المصلحين، ثمَّ صار منهجاً

يترسَّم على وجه التلقائيَّة في إنفاذ الإصلاح في المجالات المختلفة[1].

وقد أنتجتْ هذه الازدواجيَّة تدهور النظامين معاً ، فلا الحديث ارتكز على جذور أصيلة يصبح بها راسخاً نامياً نافعاً ، ولا القديم واكب حركة التطور باجتهاداته وإصلاحه الفكري حينما عُزِل وهُمِّشَ .

بل إنَّ الاتجاه الحداثي في ظل الاستعمار ثم ما خلفه من نُظُم عمل على إقصاء الاتجاه الفكري القديم وتصفيته، ومن ثمَّ ساد السَّاحةَ الاتجاهُ الحداثي في مختلف الجوانب الفكريَّة والاجتماعيَّة والسِّياسيَّة ، وخاصةً في العقود السَّابقة واللاحقة لمنتصف القرن العشرين، حيث أصبحتْ الحداثة تعني نفي الإسلام، إذْ لا يمكن أن تتحقَّقَ الحداثة إلا بعد تطهير العقول والحركة الاجتماعيَّة من الصِّبغة الإسلاميَّة التي تمثِّل حواجز عائقةً عن مداخلة العصر مداخلةَ تحديث واستيعاب.

هذا الاتجاه الذي يمثِّله مفكِّرون وقادة سياسيُّون ، وجماهير تابعةٌ ، هو الذي عانى مشكلة الحداثة ، ومن ثمَّ ارتبك في التعامل معها ، وخسرتْ تجاربه معها أخيراً .

وسبب معاناته ما ذكرناه قبل قليل :

فقد تصوَّر هؤلاء الإسلامَ من خلال ما تلقَّفوه من المستشرقين المشبوهين في دراساتهم للإسلام ، ومن خلال التقاليد الشائعة في أغلب مجتمعات المسلمين من تواكليَّة تسمَّى بالتوكُّل، وانعزاليَّاتٍ صوفيَّةٍ ، ودَجَلٍ وخرافاتٍ باسم الولاية والكرامات . . . إلخ .

---

(١) انظر: الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، طارق البشري، ص ٢٤٤، ضمن محاضرات الموسم الثقافي السابع للمجمع الثقافي في أبو ظبي عام ٩٠ - ٩١م.

أو تصوَّروه من خلال الفرق التي شوَّهتْ الإسلام حينما جعلتْ بعض رؤاها الفكريَّة من أساسيَّات الاعتقاد في الإسلام ، كإنكار قدرة العقل على التحسين والتقبيح جملةً وتفصيلاً ، والتنكُّر للأسباب واعتبار القول بها شركاً بالله ، فضلاً عمَّا يعيشه بعض ممثِّلي هذا الدين من العلماء من بُعْدٍ عن الواقع ، خاصَّةً في مجالاته الفكريَّة والسِّياسيَّة ونحوها ، إمَّا بسبب تهميشهم السَّابق كما ذكرنا ، أو بسبب التأثيرات الصُّوفيَّة التي تباعدهم عن الحياة المتدفِّقة .

هذه وأمثالها جعلتْ مقام الدين يهتزُّ في نفوسهم ، ويشعرون أنّه مناقضٌ لبعض الحقائق الأساسيَّة في الحياة ، من حيث اعتبار العقل ، وبناء الحركة العلميَّة والاجتماعيَّة على الأسباب والقوانين الكونيَّة والاجتماعيَّة ، وبناء الدولة سياسةً وإدارةً ، واعتماداً للقوميَّة أو الوطنيَّة على الصُّور المعاصرة ، التي كان لها آثارٌ إيجابيَّةٌ في الحضارة الغربيَّة .

وكان من أبرز تمثُّلات هذه الحداثة -في المجال السِّياسي- العلمانيَّة التي أصبحتْ ضرورةً - لدى هذا الاتجاه - حيث تقام الدولة بعيداً عن الدين وتأثيره ، مُرْتَدِيَةً بعد ذلك لباس أيديولوجيَّة يمينيَّة أو يساريَّة ، وإذا تطاول الدين شاعراً بضرورة اهتمام الدولة به ، فإنَّه يُحَارَب من قبلها ، لتتفرَّد في الساحة .

لقد اتخذت الحداثة في العالم الإسلامي الحداثة الغربيَّة سلفاً ، وطمعتْ بأن تنتهيَ إلى نتائجها ، فافترضتْ أمامها عدوّاً هو الدين الكابت لكلّ عناصر إنسانيّة الإنسان ، ولكنها لم تحارب ديناً مفترضاً غير موجود ، وإنما حاربتْ ديناً موجوداً لا يحمل تلك الخاصيَّة التي كانتْ علَّة حرب الأوربيِّين له .

رأتْ هذه الحداثة أنَّ التشكيل الحضاري للمجتمع لا يمكن أن يتمَّ إلا بتفكيك الثقافة المحلِّيَّة تفكيكاً يُفقدُها فاعليَّتها لتكون السّاحة مُهيَّأةً للبناء عليها .

لقد استُبْعدَتْ المؤسسات الدينيَّة ، وعُطِّلتْ مهامها في الدولة ، مما أدَّى إلى انعدام الثقة بين ذوي العلم الشَّرعي ، ومن ثمَّ الشعوب وبين الحكَّام ، مما أدَّى إلى زيادة « اعتمادهم على الخبرات الأجنبيَّة في المجالات التي تشكِّلُ مصادر قوَّتهم، وتمكِّن لنفوذهم ؛ ولهذا لم يكن المجتمع يشعر بأنَّ هذه النظم منه وإليه . . . »[1] .

ولم يكن الانفصام محصوراً بما بين الحاكم نفسه ونُخبَته من جهة ، والشعب من جهة أخرى ، ولا ببعض مؤسساته التي علاقتها بالجمهور محدودةٌ . إنّ الانفصام يَتَجَذَّرُ في أعرق عناصر الدولة المماسَّة للشعب ، وهو « القانون » الذي نُقلَ من مجتمعٍ غربيٍّ له ظروفه وبِنْيَتُهُ القيميَّة الخاصَّة إلى مجتمعٍ إسلاميٍّ مغايرٍ ، بل مناقضٍ في جوانب كثيرة ، مما جعل هذا القانون منفصماً عن دين المجتمع وقيمه .

« فرغم العدل والإصلاح النسبي والنموّ العمراني المهمّ ، لم تتَّحد القاعدة القانونيَّة بالضَّمير الخلقي »[2] .

لقد باشرتْ عمليَّة التحديث « التغريبي » « بتحطيم مفاصل المجتمع الإسلامي ، المرتكزة على العقيدة والثقافة ، ووضعتْ رأس مهمَّاتها تبديل العلاقات الاجتماعيَّة وإبعاد الشَّرع عن أنماط التعليم والتربية . . . وإحلال نسيج آخر للروابط الاجتماعيَّة بين الأفراد والجماعة، من خلال إدخال المفاهيم الأوروبيَّة المتعلِّقة ببِنْيَة العائلة، وعلاقة الرجل ودور المرأة، وعلاقات الألفة والتضامن، واستبدالها بوحداتٍ أخرى أضعف وأكثر تسهيلاً للتفتيت والسَّيطرة »[3] .

---

(١) الخطاب العربي المعاصر، لفادي إسماعيل، ص ٨٢ بتصرُّف يسير، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

(٢) مفهوم الدولة، لعبد الله العروي، ص ١٣٩ ، الدار البيضاء ، ١٩٨١م.

(٣) انظر : الخطاب العربي المعاصر، لفادي إسماعيل، ص ١١٠ .

لقد وضعتْ الولاء للدولة مقابلاً للولاء للإسلام، فارضةً الأوّل بالقوَّة محطِّمةً الثاني .

في هذا المسار التحديثي العارم سارتْ دولٌ كثيرةٌ في عالمنا الإسلامي ثوريَّةً، أو قوميَّةً، أو اشتراكيَّةً أو غيرها ، ممطرةً الناس بالوُعود الجازمة بنقلة حضاريَّة في كلِّ المجالات، وبالديمقراطيَّة والحريَّة ، وحفظ الحقوق .

ولكن . . .

لكن النتيجة كانت بعكس ذلك تماماً .

يقارن " غليون " نجاح علمانيَّة الحداثة الغربيَّة ، وفشل الحداثة العربيَّة بأنَّ الحداثة الغربيَّة قامت هناك لإقامة الوعي العقلاني والعلمي في عالم كانت الكنيسة تسيطر فيه سيطرةً كاملةً ، وتلغي أيَّ مجال مستقلٍّ للممارسة العقليَّة والتجريبيَّة الحرَّة بالفعل، فهي تحريرٌ للعقل البشري العام، وبالتالي حركته المدنيَّة من تحكُّم فئةٍ محدودة بسطوةٍ لاهوتيَّةٍ لا ترحم .

أمَّا الحداثة العربيَّة فإنها تسلك سيرورةً معاكسةً حينما تحصر مجال المعرفة والتعامل مع الدولة بنُخبة مُتغرِّبة تزعم لنفسها العقلانيَّة والكمال، مهمِّشةً ما وراءها من شعوب وقياداتهم، وكأنَّ هذه الحداثة تقيم كنيسةً مشابهةً لتلك التي فَرَّ منها الغربُ ، ممتطياً حداثته .

« إنَّ الموقف العازل للكنيسة عن السُّلطة السَّياسيَّة في الغرب، قد تحوَّل في المجتمعات التي لم تعرف حقيقة الصِّراع وجوهره ولم تعشه ، إلى نفي كامل للدين من الدولة والمجتمع معاً، وفي هذه الحالة كانت النتائج كارثيَّةً بالنسبة للدولة التي بقيتْ مفتقرةً لكلِّ شرعيَّة ، وأخذتْ تُسيءُ استخدام الدين للحصول عليها، وبالنسبة للدين الذي فَقَدَ السَّيطرة ، وتحوَّل إلى أداة تُسْتَخدَمُ

في أغلب الأحيان ضدَّ أهدافه ذاتها وأخيراً بالنسبة للمجتمع الذي فَقَدَ الدين والدولة معاً كعناصر أساسيَّة ولا بديل عنها، كأطر ناظمة لوعيه، وعاملة على تحقيق اتِّساقه ونظامه وهويَّته ، وبلورة إرادته، لقد أصبح الفصل بين الدين والدَّولة شقّاً للمجتمع بين أمَّتَين متعاديتين ، وذريعةً لهذا الشّقّ »[1].

والحقُّ أنَّ وصف الدولة العلمانيَّة -في المجتمع الإسلامي- بالعقم إحسانُ ظنٍّ بها ؛ لأنها قد ولَدتْ -ولكن- آثاراً سيِّئةً على نفسها ، وعلى دين الأمة ، وعلى المجتمع ، وحتى على المجتمع الدَّولي الذي تمثِّلُ فيه بعض هذه الدول بؤر فساد مقلق .

لقد كانت نتيجة التحديث المتغرِّب للدولة في المجتمعات الإسلاميَّة أن أصبحتْ هذه الدولة حسبما رصدها المفكِّرون العرب :

- « دولةً طفيليَّةً فئويَّةً مقطوعةً عن الأهالي ، أو معاديةً لهم » .
- « دولةً حزبيَّةً عنصريَّةً تريد فرض قيمِ فئةٍ محدودةٍ شاذَّةٍ عن قيم المجتمع عليه » .
- « لقد حوَّلتْ هذه الدولة السِّيادة الوطنيَّة إلى تبعيَّة شاملة ، والشرعيَّة الداخليَّة تحوَّلتْ إلى حكمِ القوَّة ، والتنمية والتلاحم الداخلي إلى تنمية للتأخر ، وإلى تفكُّك اجتماعيٍّ ووطنيٍّ وقوميٍّ متزايدين ، ولم تشهد المجتمعات بفضل دولةً -العلمانيَّة- لا إدارةً عقليَّةً للموارد والتوزيع، ولا اندماجاً للمجتمع في السياسة، والسياسة في المجتمع ، لقد تراجع الطابع القانوني للسلطة ، وظهرتْ الدولة الحديثة ، وخاصَّةً في أوقات الأزمات على حقيقتها أي قوَّة أكثر همجيَّةً وأكثر انحطاطاً . . . لقد أصبحت دولة

(١) نقد السياسة - الدولة والدين، لغليون، ص ٤٤٦ . وانظر أيضاً: اغتيال العقل، ص ٢٤٠ .

البناء القومي دولة الخراب القومي، وتحوَّلتْ دولة المجتمع والأمة إلى دولة العداء للمجتمع والقهر للأمة، وصارتْ الدولة الوطنيَّة وكالةً دوليَّةً وقوَّةً أجنبيَّةً » .

- « لقد أصبحتْ دولة العلمنة في البلاد الإسلاميَّة ناشرةً للأمراض الخبيثة في المجتمع ، اجتماعيّاً وثقافيّاً واقتصاديّاً . . . »[1] .

وهذا ما جعل هذه الدولة تعيش بعزلةٍ عن شعبها الذي صار يستقذرها، ونزع ولاءه لها من نفسه ليقينه بتهافت حقيقة هذه الدولة وفقدانها سبب وجودها، وصار يبحث له عن مَحَاضن أخرى يمنحها ولاءه جماعات أو جمعيَّاتٍ أو أحزاباً محليَّةً أو خارجيَّةً .

لا ريب أنّ هذه الصُّور والنتائج قد أرَّقَتْ كثيراً من المفكِّرين والقيادات الحزبيَّة أو السياسيَّة ، وأنهم يسعون لتجاوزها ولو قليلاً ، ولكن أغلبهم لتغرُّبه الفكري ونقص تصوُّره الصحيح للإسلام ، ومواقف الشَّدِّ مع الحركات الإسلاميَّة ذات التوجُّه السياسي الحاد ، يجعل سعيهم تائه الوِجهة ، قاصر النظرة ، قلق المواقف .

**المملكة والتحديث:**

حينما كانت صَوْلَةُ الحداثة في كثيرٍ من أقطار العالم الإسلامي قائمةً في الخمسينات والستينات من القرن العشرين بصورتها العلمانيَّة، المقصية للدين عن الحياة الاجتماعيَّة ، أو بصورتها المحاربة للدين في كلِّ مجالات الحياة ،

---

(١) في هذا النقد وأمثاله كُتُبٌ وبحوثٌ كثيرةٌ، انظر مثلاً: "نقد السيِّاسة " و " اغتيال العقل " لبرهان غليون، و " الخطاب العربي المعاصر " لفادي إسماعيل، و " الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر " ، لمنير شفيق، و " مفهوم الدولة " لعبد الله العروي.

باعتباره حجر العثرة عن الحداثة -في هذا الظرف- كانت سهامٌ كثيرةٌ حادَّةٌ توجَّه إلى المملكة بصفتها دولة التخلُّف ومجتمع الرَّجعيَّة والانحطاط واللاإنسانيَّة .

ولم تكن هذه الاتهامات وأمثالها نتيجة تبصُّر في واقع المجتمع السعودي، ودراسة له ، وللنظام الذي يحكمه ، إنَّ سببها مبدئي ؛ وهو إعلان هذه الدولة المتواصلَ التزام الإسلام خياراً وحيداً لنظام الدولة ، وتبنِّيْها له في المحافل الدوليَّة، وإقامة حدوده .

وبناءً على المعادلة الإلحاديَّة الجائرة بالتناقض الحتم بين الدين، والتحديث الذي يرتقي بالمجتمع فإنَّ النتيجة محسومةٌ ضدَّ المجتمع السعودي بأنه بهذا الالتزام الديني سيبقى رَهِينَ تخلُّفه وبؤسه .

في مقابل هذا كان رجال هذا المجتمع علماءَ وحكَّاماً يُصحِّحون هذا التصوُّر الخاطئ الذي زرعه التغريب في عقول أولئك المفكِّرين والقادة من أبناء المسلمين ، كان هؤلاء الرجال يُبيِّنون أنَّ الحقيقة بعكس ذلك ، وأنَّ الإسلام هو منطلق التحديث الصَّحيح ، وهو ضامن سلامة مسار التنمية بما يجعلها نافعةً مُعمِّرةً ، وأنه لا تعارض بين التزام المسلم بعقيدته وعبادته وقيمه الخلقيَّة، ومنافسته الآخرين على امتلاك الإمكانات المدنيَّة والحضاريَّة، وتسخيرها في صالح مجتمعه وأمته المسلمة .

يقول الملك عبد العزيز ردّاً على الذين يعيبون عليه التزامه الإسلام، مما يعني بقاءه في خندق الأصالة بعيداً عن المعاصرة : « أمَّا الدين فوالله لا أغيِّر شيئاً مما أنزل الله على لسان محمَّد ﷺ ولا أتبع إلا ما جاء به، وليغضب علينا من شاء، وأمَّا الأمور العصريَّة التي تعيننا وتفيدنا، ويبيحها دين الإسلام فنحن

نأخذها ونعمل بها، ونسعى في تعميمها ، ولا مدنيَّة أحسن من مدنيَّة الإسلام »[1].

وبعد أربعة عقود تقريباً يُعيد الملك فيصل الموقف نفسه ، وهو يتعرَّض شخصيّاً لتهمة الرَّجعيَّة وقيادة شعب متخلِّف يقول : « ديننا يفرض علينا أن نهتمَّ بأمور شعوبنا ، وبتقدُّمها وبرقيها، وببلوغها مدارك التقدُّم والعلم والقوَّة ، كل هذه الأشياء ديننا يحفز ويدفع إليها بكلّ قوَّة، والذي يقول: إنَّ الدين الإسلامي يقف في سبيل التقدُّم ، أو يكون سبباً في عدم الرُّقي، أو السير في سبيل التطوُّر هو واحدٌ من اثنين :

- إمَّا أن يكون جاهلاً، ولا يعرف عن الدين الإسلامي شيئاً .
- أو يكون مكابراً يريد أن يغالط الحقائق »[2].

وفي العقد الأول من القرن الخامس عشر الهجري يؤكِّد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد هذا التصوُّر الصحيح للإسلام إزاء قضيَّة التطوُّر يقول : « إنَّنَا نؤمن جميعاً أنَّ الإسلام دينٌ يخاطب العقل ، ويناهض التخلُّف في شتَّى صوره وأشكاله ، ويشجِّع حرية الفكر ، ويستوعب منجزات العصر ، ويحضُّ على متابعتها . . . »[3].

كان كثيرٌ من المستغربين يعدُّون هذه المواقف التي تعلن قوَّة التزامها بالإسلام اختناقاً في رحمٍ ضيِّقٍ مظلمٍ أمام عالم النور الفسيح، وخداعاً للجماهير التي تخدِّرها تلك الخطب، وتقيم بينها وبين العصر أسواراً غليظةً ، وأنَّ هذه الجزيرة ستصبح مستنقعاً آسناً بين رياضٍ نضرة من الدول الزائغة عن

(١) في محرّم ١٣٥١هـ، السعوديون والحل الإسلامي، ص ٣١.

(٢) إنجازات الملك فيصل، لعبد الرحمن الشبيلي، ص ٥، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

(٣) كلمات منتقاة، ص ٥٩.

الدين، المندرجة في تيار الحداثة العاتي .

ولكنَّ سنن الله غلابةٌ ، فما هي إلا سنون معدودةً حتى انجلى الغبار لكلّ راكبٍ، ليستبين أفَرَسٌ تحته أم حمارٌ؟ .

لقد تهاوتْ الحداثات العلمانيَّة والإلحاديَّة بعد أن أنهكتْ جسد الأمة العليل، كما يفعل المتطبِّب المشعوذ بأجساد مرضاه ، وبقيتْ المملكة ثابتةً على مبدئها، مواصلةً دعوتها إلى العودة إلى الإسلام في تحقيق نهضة الأمة بدل التطفُّل شرقاً وغرباً .

والآن ما هو موقف المملكة من قضيَّة التحديث وقد رفضتْ صور الحداثة التي تعتبرها زائغةً عن الإسلام إلحاديَّةً وعلمانيَّةً، كيف استطاعت المملكة أن تتماسك في هذا العصر المتفجِّر بكل صور الحداثة الفكريَّة والإعلاميَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة مع التزامها بدينها ، بل كيف حقَّقتْ قدراً من الأهداف النهضويَّة التي فشل فيها أصحاب الحداثات المنحرفة ، كيف استطاعتْ بصورة متفوِّقة أن تندمج في الوتيرة الرَّاهنة للتطوّر الحضاري مع حفاظها على التزامها المبدئي بالإسلام ، وقيمها الاجتماعيّة الأصيلة ؟؟

**الفهم الصحيح للإسلام** : لا ريب أنَّ الأساس الذي به حَقَّقتْ المملكة تفرُّدها في التعامل مع التحديث هو « منهج فهمها للإسلام » الذي أشرنا إليه مراراً، وهو المنهج السَّلفي المتمثِّل بفهم صحابة رسول الله ﷺ ومن تبعهم لتعاليم الدين التي جاء بها محمدٌ ﷺ ، والذي نظَّرَه فكريّاً ومنهجيّاً المجدِّد الكبير شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن سادتْ مجتمعات المسلمين تصوُّراتٌ منحرفةٌ عن الإسلام عقلانيَّةً وصوفيَّةً ، وهي التصوُّرات التي للأسف ظلَّتْ تسود السّاحة الثقافيَّة والاجتماعيَّة في كثيرٍ من بقاع العالم الإسلامي حتى في

العصر الحديث الذي التقى فيه المسلمون بالحضارة الغربيَّة بثقافتها وعلمها الذي يناقض بعض مقرَّرات تلك التصوُّرات التي يتوهَّم أصحابها أنها الإسلام نفسه ، مما أوقعهم في اضطرابٍ فكريٍّ ، وخللٍ عقديٍّ ، ومن ثمَّ فسادٌ للحياة .

وحتى يتَّضح جانبٌ من تميُّز المنهج السَّلفي عن المناهج الأخرى، أشير إلى موقفه من بعض القضايا ذات الصِّلة بموضوع حديثنا :

- يقوم المنهج السَّلفي على رعاية التوازن بين عناصر شخصيَّة الإنسان الرُّوحيَّة والفكريَّة والماديَّة ، بما يحقِّق لكلّ عنصرٍ حاجاته التي يعيش بها صاحبها إنساناً سويّاً « متكامل الجوانب » في هذه الحياة ، خلافاً للمناهج الأخرى التي أوغلتْ في الجانب الرُّوحي محاربة الجانب المادِّي والفكري، كالإشراقيَّات الصُّوفيَّة ، أو انحازتْ للجانب المادي -انسياقاً مع ماديَّة العصر الحاضر- على حساب جانب الرُّوح والقيم الخلقيَّة .
- نظرة هذا المنهج إلى الأسباب « سنن الله » في الكون والحياة البشريَّة وسطٌ بين نظرَتَيْ :

* الماديِّين الواقفين مع الأسباب والقوانين الماديَّة والإنسانيَّة ، منكرين وجود الله ، أو منكرين خلقه لهذه الأسباب وتدبيره لها .
* وموقف الذين غَلَوْا في الرَّد على الماديِّين فأنكروا وجود الأسباب ، وعدُّوا الاعتراف بها شركاً بالله ، وعدم توكُّلٍ عليه .

أمَّا المنهج السَّلفي فإنه يتمثَّل في الإيمان بأنَّ الله سبحانه هو خالق العالم كلّه، وهو مدبِّره والمهيمن عليه لا شريك له في الملك ، وله الخلق والأمر ، ولكنهم يؤمنون أيضاً بأنّ الله سبحانه قد وضع في هذا الكون سُنَناً ثابتةً تجري أحداثه على أساسها ، وأنَّ العلم بها ينفع الإنسان في أمور دينه ودنياه .

- توجيه التفكير البشري نحو الواقع الإنساني والمادِّي :

* الإنساني ؛ لتنظيم الحياة البشريَّة، وحلِّ مشكلاتها من خلال شريعة الله.
* والمادي ؛ للنظر في الكون المخلوق ليزداد شعوراً بعظمة خالقه، وليستثمر منافعه في حياته الماديَّة .

وصرفه عن التيه في قضايا تجريديَّة ترهق الفكر ولا ترتدُّ إلى عملٍ نافعٍ، ومن هذا كان إنكار ابن تيمية على الفلاسفة والمتكلِّمين صوريَّتهم ، وإغراقهم في المباحث الوجوديَّة والإلهيَّة، وإنكاره تركيز المنطق الأرسطي على قياس الشمول المبني على المقدِّمة الكليَّة، معتبراً -أي ابن تيمية- أنَّ الاستقراء الذي يبدأ من دراسة الجزئيَّات العينيَّة في الواقع ليصل إلى القوانين الكليَّة هو المنهج السَّليم[1] فضلاً عن اتِّساقه مع منهج القرآن الذي يوجِّه العقل نحو النظر في الأنفس والآفاق، حتى في مجال تقريراته العقديَّة .

- شموليَّة العبوديَّة والخلافة في الأرض التي أناطها الله بالإنسان لكل جوانب الحياة البشريَّة، بحيث يكون استثمار ما أودعه الله هذا الكون المسخَّر للإنسان لصالح الإنسان ، وإقامة منهج الله جزءاً من هذه الخلافة ، وتحقيقاً لتلك العبوديَّة في تكاملٍ عادلٍ بين مطالب الدَّارين : الدنيا المَمَرّ ، والآخرة المَقَرّ .

- الانفتاح الإيجابي على الجهود الإنسانيَّة لاستثمارها وترشيدها، ولهذا كان مما نقد به علماء السَّلف مواقف بعض الفرق التي تَنكَّرتْ للمعارف التجريبيَّة والرِّياضيَّة، التي دخلتْ إلى البيئة الإسلاميَّة ، وعدَّ ابن تيمية هذا التنكُّر بدعةً مخالفةً للدين، فقد ذكر أنَّ من بدع المتكلِّمين « ردّهم ما

(١) انظر: الردّ على المنطقيين، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ٩٢، الطبعة الثانية، لاهور، ١٣٩٦هـ.

صحَّ من الفلسفة في علم الفلك والحساب ونحوه»[1].

- عدم ربط الدين في مجال الاعتقاد بالنَّظريَّات البشريَّة ، واعتماد منهج النصوص الشَّرعيَّة التي تعاملتْ مع الفطرة المباشرة ، ومع الأدلَّة الكونيَّة الظاهرة على تأكيد الوحدانيَّة، والبعث ، ونحوها ، ولهذا أنكر السَّلف منهج المتكلِّمين الذين بنوا إثبات وجود الله على نظريَّة الجوهر الفرد ، وجعلوا الإيمان بها لازماً لتحقُّق الاعتقاد بوجود الله ، وقد كشف العلم الحديث تهافتها .

هذه بعض العناصر المنهجيَّة للمنهج السَّلفي الذي تمثَّله الشيخ محمد ابن عبد الوهَّاب في دعوته، ومن ثمَّ الدولة والمجتمع السّعودي ، وهي عناصر لا يُقال : إنها تسمح بالانفتاح على التحديث ، بل توجِّه أتباعها نحو استثمار كلّ صالح من هذا التحديث، وتحفزهم أن يأخذوا -بحسب استطاعتهم- دوراً ريادِيّاً فيها، يسهمون من خلاله في ترشيد مسيرتها لصالح الإنسانيَّة كلِّها .

**حكمة القادة:**

انعكاس هذا المنهج في شخصيَّة قادة المملكة فضلاً عن أصالة منبتهم أسرةً ومجتمعاً، أفرز عاملاً مهمّاً في إيجابيَّة السُّلوك السّعودي مع الحداثة، وهو حكمة هؤلاء القادة في التعامل مع الأحداث التي تواجه دولتهم ومجتمعهم ، إنّهم يَعُون طبيعةَ شعبهم عقليّاً ونفسيّاً ، ويَعُونَ ضرورة تحديث المجتمع والخروج به من وضعه البدائي وحياته التقليديَّة في مجالات الإدارة والصِّناعة والزِّراعة ونحوها، ويَعُونَ ما تتطلَّبه التنمية الناقلة للمجتمع من حالٍ قديمٍ إلى

(١) الرد على المنطقِّيين، لابن تيمية، ص ٢٦٠ . وانظر في الموقف نفسه : مفتاح دار السعادة، لابن قيم الجوزية، ٢/ ٢١٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

حالٍ حديثٍ من تغييراتٍ قيميَّةٍ .

على هذا الوعي في قنواته الثلاث قامت النهضة التحديثيَّة في المملكة في عهد الملك عبد العزيز وما بعده ؛ كان نشر التعليم عاملاً مهمّاً في تهيئة العقول والنفوس بعد تنويرها لقبول الجديد الصَّالح ، وكان الرُّكون إلى العلماء في دعم حركة التحديث بتجلية الموقف الإسلامي تجاه المستحدثات التي قد يندهش لها بعض الناس فيتخوَّفون منها ، وكان الاعتماد على الحزم الإداري في كفِّ الرُّؤى السَّلبيَّة عن أن تفسد مشروع التحديث -كانت هذه العوامل- كفيلةً بأن تسير بالحركة النهضويَّة لتحديث المجتمع السعودي ، وتنقله من العقليَّة والحياة القبليَّة الرعويَّة ، إلى وضعٍ متقدِّمٍ يسير بخطًى مُتَّزنةٍ نحو نهضةٍ حضاريَّةٍ ذات صبغةٍ إسلاميَّةٍ متميِّزةٍ .

ولقد كانت هذه النهضة التحديثيَّة مع التزام الأصالة ، مبعث تعجُّب كثيرٍ من المتأمِّلين من الغربيِّين أو بعض المسلمين ، والعرب الذين حَيَّرهم هذا الجمع بين ما يتصوَّرونه متناقضاتٍ ، وإن كان هو حسب الرُّؤية الإسلاميَّة الوضع المنطقي لمثل الملك عبد العزيز ومن خلفه من بعده ، يقول " جيرالدوي جور " : « نسمع أحياناً في إنجلترا سؤالاً يتردَّد عن أيّ عصرٍ آخر كنت تودُّ أن تعيش فيه ، سواء كان عصر الإغريق الذهبي ، أو عصر الملكة " إليزابيث " ، أو ربما عصر الوصاية على العرش ولم يكن أيٌّ منّا يدور بخَلَدِه أنَّ في الإمكان أن يجمع بين عالمين - كما فعل ابن سعود- أن يتبع الشرع الذي أنزل في القرن السَّابع ، بينما هو يستخدم إمكانات القرن العشرين ، ولقد رأينا الآن هذا من خلف مرآة الجزيرة » .

ويقول المؤرخ الألماني " داكوبرت فون ميكوش " : « أثبت ابن سعود أنَّ بالإمكان إدخال وسائل الحياة الحديثة إلى الصحراء مع مراعاة عادات شعبه

وتقاليده وتفكيره . . . لقد نجح ابن سعود أيَّما نجاحٍ في إيجاد الحلول والتوفيق بلباقة بين المتناقضات !! بحيث تفيد بلاده من جميع المستخدمات العصريَّة دون مساسٍ بالدين ، أو بالتقاليد أو العادات الموروثة، وهو أمرٌ على جانب كبيرٍ من الأهميَّة بالنسبة للمملكة التي تضمّ مكة، ومنها الكعبة قبلة المسلمين، وعليها أن تكون أكثر الأمم الإسلاميَّة تمسُّكاً بأحكام الدِّين والقرآن الكريم » .

ومن العرب يقول "أحمد حسين " السياسي المصري : « فما أعجب أن يدرك هذا الرجل الذي وُلد في البادية ، ونشأ وترعرع فيها ، وقام بيته على أساس العودة بالإسلام إلى طهارته الأولى وبساطته ، ما أعجب أن يجمع هذا الرَّجل بين الشعور العميق بالإسلام وتقديسه وبين الأخذ بوسائل النهوض العلميَّة الحديثة! لو طبَّقنا قوانين الوراثة والبيئة لوجب أن يكون ابن سعود أعدى أعداء الآلات والميكانيكا والعلم الحديث ، ولكن ابن سعود ككلّ الأفذاذ خرج على هذه القوانين، فجمع في شخصه ما بدا في بعض الأوقات لفريقٍ من الناس تناقضاً، فهو المحافظُ أشدَّ المحافظة على تقاليد الإسلام القديمة ، حتى ليعتبر الكثير مما عليه سائر المسلمين اليوم بدعاً ومحدثات وضلالةً[1] . . . وهو في ذات الوقت يزور الأوربيِّين والأمريكان ويزورونه، ويأمر بإدخال التليفون والسِّلكي واللاسلكي، ويركب السيارة والطيارة ، ويمنح الامتيازات للبحث عن البترول والذهب في أطراف الجزيرة »[2] .

ومن السَّهل على مفكّرٍ أو خطيبٍ أن يقول ويؤكِّد عدم تناقض الإسلام بمبادئه وقيمه وأحكامه والتقاليد الناشئة في رحابه مع محدثات العصر الصالحة،

---

(١) لا شكَّ أن الكاتب يقصد بتقاليد الإسلام عقيدته وشريعته، وبالبدع والضلالات عبادة القبور، والشعوذة، والسحر، ونحوها مما هو شائعٌ في كثير من مجتمعات المسلمين.

(٢) النصوص الثلاثة في كتاب: الملك عبد العزيز – رؤية عالميَّةٌ ، ص ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٧ .

ولكن تمثيل هذه الحقيقة في الواقع الاجتماعي لشعبٍ عاش في حياة رتيبة ، منعزلٍ عن العالم ، هو الصَّعب الذي بَهَر هؤلاء الشهود وكثيراً سواهم .

هذا المسلك التحديثي المتَّزن الذي انتهجه الملك عبد العزيز ، لم يكن مجرَّد مزاجٍ خاصٍّ به -رحمه الله- فينقطع بموته ، وإنما هو منهجٌ وقناعةٌ دينيَّةٌ ومنطقيَّةٌ راسخةٌ في كيان الدولة ، ولهذا تواصل مع من بعد الملك عبد العزيز ، فالملك فيصل -رحمه الله - قاد مسيرةً تطويريَّةً ضخمةً في عهده ، استطاع المجتمع أن يحتفظ فيها بتوازنه دون هزَّات ضارَّة : « لقد طبَّق الفيصل في إنجازاته أسلوباً راشداً في التنمية ، ومنهجاً مستنيراً في التطوير وفي التحديث ، إذْ عزَّز قيم المجتمع ، وصان عقيدته ، فتحقَّق التحوُّل الاجتماعي من دون التضحية بالثوابت »[1] .

ولهذا يقول بنو ميشان : « لطالما اتُّهم الملك بالرَّجعيَّة ، وهذا خطأ تماماً ، فالعكس هو الصحيح ، إنه متقدِّمٌ كثيراً وسط شعبه المتمسِّك معظمه بعاداته القديمة ، إنّ فيصل لا يكفُّ عن دفعه إلى الأمام ، لقد كانت مهمّةُ التجديد صعبةً مع الحفاظ على فلسفةٍ أخلاقيَّةٍ ثابتة ، تلك التي تنبع من القرآن الخالد أبداً »[2] .

ولقد كانت عمليَّة التحديث تتمُّ من خلال عناصر ثلاثةٍ :

- علماء الشريعة ، من خلال تحديد المنظور الشَّرعي إزاء صور الحداثة والحدود الممكن قبول هذه الحداثة فيها ، سواءٌ تَمثَّلوا في هيئة كبار العلماء أو المفتي العام أو المجمع الفقهي ، أو اللِّجان ذات الصبغة الشَّرعيَّة أو غير ذلك ، فدور هؤلاء ما من شأنه الاجتهاد الفقهي .

---

(١) إنجازات الملك فيصل ، ص ٤ ، مصدر سابق .

(٢) فيصل الإنسان الحاكم ، بنو ميشان ، نقلاً عن : إنجازات الملك فيصل ، ص ٢٩ .

- أهل الخبرة والاختصاص الذين يتصوَّرون نهايات ما وصل إليه الفكر والتجربة التطبيقيَّة في قضايا السِّياسة والاقتصاد والإدارة وغيرها ، ليُحدِّدُوا مدى قابليَّة المجتمع السُّعودي لها ، وإمكانيَّة تبيئتها فيه، لتصبح جزءاً منه دون أن تؤذيه ، قد يوجد هؤلاء في مجلس الشورى أو في الهيئات واللِّجان المتعدِّدة، ودور هؤلاء ما من شأنه الإبداع العقلي .

والاستشارات الأجنبيَّة لأشخاصٍ أو شركاتٍ ونحوها .

وينبغي أن نعلم هنا أنَّ التحديث الذي نتحدَّث عنه ليس محصوراً في الجوانب الماديَّة البحتة ، كالعمران ووسائل المواصلات ونحوها ، ولكنَّه شاملٌ لجوانب الحياة المتعدِّدة ، في التعليم والإعلام والدعوة الإسلاميَّة ، والقضاء وغيرها من الجوانب ، كانت الدولة تطوِّرها بحسب إمكانيَّة المجتمع الماديَّة ، وإمكانيَّة استيعابه لجرعات هذا التطوّر .

ولقد يقال : إنَّ المال والبترول هوالذي حقَّق هذه النهضة المتميِّزة للمملكة .

وبلا ريب فإنَّ للغنى والوفرة الماديَّة دوراً مهمّاً في نهضة أيّ مجتمعٍ ، ولكنه دورٌ تابعٌ ؛ فإذا فقد السَّمتَ أو الآليَّة التي تستوعبه وتوظِّفه في التنمية ، فإنه قد يكون سبب ارتباك أو انهيار، وهاهي دولٌ فيها البترول ، ومن ثمَّ المال ، وربما تتفوَّق على المملكة بعناصر إنتاجيَّة أخرى ، ولكنها تعاني البؤس والتخلُّف ، والويلات الكثيرة .

أمَّا في المملكة فإنَّ الثروة حينما تضاعفتْ في أواسط السَّبعينات الهجريَّة من القرن الهجري الماضي ، ولم تكن الآليات الموجودة مهيّأةً لاستيعابها ، بدأتْ بوادر أزمة حرجة للاقتصاد السّعودي ، ومن ثمَّ لحركة الدولة ، وتفاقمتْ مع بداية الثمانينات الهجريَّة ، وصاحب ذلك دعاياتٌ مضادَّةٌ

للإسلام وللمملكة ؛ وفي ظلِّ تلك الأوضاع تولَّى فيصل بن عبد العزيز رئاسة الوزارة عام ١٣٨٢هـ، سمَّاها بعضهم وزارة « الإصلاح » ، وقدَّم الملك فيصل بعد تشكيل الوزارة برنامجاً إصلاحيّاً تطويريّاً مكوَّناً من عشر نقاط ، مؤكِّداً على أنَّ الإسلام هو وحده طريق العدالة والتقدُّم بشكلٍ لم يحقّقه أيُّ نظامٍ آخر .

وتمثَّل هذا البرنامج في العناصر التالية :

**أولاً:** العمل على إصدار نظامٍ أساسيٍّ للحكم ، مستمدٍّ من الشريعة الغرّاء، وقد حدِّدَتْ العناصر الأساسيَّة التي سيتضمَّنها هذا النظام المأمول .

**ثانياً:** إصدار نظامٍ للمقاطعات يوضِّح طريقة الحكم المحلِّي للمناطق .

**ثالثاً:** العمل على إصدار نظامٍ يضمن استقلال القضاء وحصانته مع إنشاء مجلسٍ أعلى للقضاء ، ووزارة العدل ، ونيابة عامَّة للضرب على أيدي الظالمين والدفاع عن المظلومين .

**رابعاً:** تأسيس مجلسٍ للإفتاء يضمُّ نخبةً من خيرة الفقهاء والعلماء .

**خامساً:** تقرير واجب المملكة في الدعوة لنشر الإسلام والدفاع عنه قولاً وعملاً .

**سادساً:** إصلاح أوضاع هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بما يتمشَّى مع الأهداف السَّامية للدعوة والإرشاد .

**سابعاً:** النهوض بالمستوى الاجتماعي للأمّة ، وتكفُّل الدولة بالعلاج والتعليم وإعانات الاستهلاك ، وتوفير الضمان الاجتماعي وإحداث نظامٍ للعمَّال ، وأن لا تطغى الدولة على الحرِّيات الفرديَّة والحقوق ، مع توفير وسائل التسلية للمواطنين .

**ثامناً:** العمل على إصدار مجموعةٍ من الأنظمة لتنظيم النشاط الاقتصادي

بما يتفق مع الشريعة الخالدة .

**تاسعاً:** وضع برامج إصلاحيَّة لإنعاش الحركة الاقتصاديَّة ، كالطرق والمياه والزراعة والسُّدود ، والصِّناعة والمرافق العامة ، واستثمار المعادن .

**عاشراً:** تحرير الرَّقيق ، وإلغاء الرِّقِّ إلغاءً مطلقاً[1] .

هذا البرنامج الذي أنجز بعضه في عهد الملك فيصل ، وبعضه في عَهدَيْ من بعده ؛ كالنظام الأساسي الذي صدر في عام ١٤١٢هـ في عهد خادم الحرمين الشريفين يعكس توجُّه الدولة في تحديث المجتمع السّعودي تحديثاً شموليّاً لكافة الجوانب من جهة ، وملتزماً برسالة الدولة المتمثِّلة بتطبيق الشَّريعة الإسلاميَّة والدعوة إليها من جهة ثانية ، وموجهاً لصالح الإنسان في جانبَيْه الإنساني والمادِّي من جهة ثالثة .

وهكذا بمنهجها السَّلفي الأصيل ، وبحكمة قادتها -علماء وحكَّاماً- حقَّقت المملكة تحديثاً متواصلاً لأجهزتها ومؤسساتها ، ونمط حياة مجتمعها ، مع التزامها بالخيار الذي تبنَّتْهُ منذ ابتدائها بصفته رسالتها التي تمثِّل شرطيَّة وجودها ، وهو الشَّريعة الإسلاميَّة ، تحقَّق هذا الالتزام في بِنْيَة الحكم برفض عَلْمَنَته ، وفي التوجيه الثقافي ببناء شخصيَّة المواطن السّعودي بناءً إسلاميّاً ، من خلالَ التعليم ، ومنابر الثقافة والدعوة والإرشاد ، وفي التمثُّل الشخصي له باحترام المسؤولين لشعائره وسَمْته في كلّ المحافل المحليَّة والدوليَّة .

ولكن ذلك كله لا يعني أنَّ التحديث لم يؤثِّرْ في سمت المجتمع إطلاقاً ، كلاَّ ! إنَّ هذا التحديث الذي تمَّ بشموليَّة وعمق وسرعة ، كان له بلا ريب تأثيرٌ تغييريٌّ في كثيرٍ من البُنَى القائمة ، سواءٌ كان على مستوى الأنظمة

---

(١) إنجازات الملك فيصل ، ص ٢٦ ، مصدر سابق .

والمؤسّسات، أو على مستوى الحياة الاجتماعيَّة، لكنّ هذا التغيير لم يكن في غالبه مُصادماً لمقررات الشَّريعة ، وإنما هو في مجالات المصالح العامة ، والدولة تسعى لتلافي الثغرات التي تنتج عن تحديث هذه البُنَى بأقلمتها مع مطالب الشريعة، وسمت المجتمع العام، أو وضع بدائل عنها، كما في بعض النظم العسكريَّة، أو الأنظمة المدَنيَّة ، كالذي سبقتْ الإشارة إليه من الازدواجيَّة بين الأنظمة القضائيَّة بين المحاكم الشَّرعيَّة من جهة ، واللِّجان والهيئات القضائيَّة الأخرى، وأنه تلافياً لهذا الازدواج ، وبسطاً لهيمنة الشَّريعة على كل صور التقاضي ، صدر أمرٌ ملكيٌّ بتوحيدها ، وجعلها تابعةً لوزارة العدل .